

مقرر

إن وزير المالية ،

بعد الاطلاع على اتفاقية التعاون المبرمة بين الحكومة التونسية ومؤسسة التمويل الدولية بتاريخ 30 أكتوبر 2012 و المتعلقة بمشروع تبسيط الإجراءات الإدارية المنظمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية ،

وعلى قرار وزير المالية المؤرخ في 22 نوفمبر 2011 المتعلق باعتماد وتنفيذ مسار تشاركي لتبسيط الإجراءات الجبائية والديوانية ،

و على مقرر وزير المالية المؤرخ في غرة جوان 2012 المتعلق بإحداث لجنة قيادة مشروع تبسيط الإجراءات الجبائية والديوانية ،

وعلى مقرر وزير المالية المؤرخ في 12 اوت 2011 المتعلق بإحداث الفريق الاستشاري للمؤسسات المكلف بالإشراف على استشارة القطاع الخاص بخصوص مشروع تبسيط الإجراءات الجبائية والديوانية ،

وعلى مقرر وزير المالية المؤرخ في 18 جويلية 2011 المتعلق بإحداث الفريق الفني المكلف بتسيير عملية جرد وتقييم الإجراءات الجبائية والديوانية سارية المفعول و اقتراح الإصلاحات بشأنها ،

وعلى تقرير الفريق الفني المتعلق بحوصلة اعمال فرق العمل المتدخلة في انجاز مشروع تبسيط الاجراءات الجبائية والديوانية ،

قرر ما يلي :

الفصل الأول :

تمت المصادقة على جرد الإجراءات الجبائية والديوانية وشروط إسداؤها للعموم من قبل المصالح المختصة لوزارة المالية .



الفصل 2 :

ينشر الجرد المذكور بالفصل الأول ، ضمن سجل الكتروني يسمّى " السجل الإلكتروني للإجراءات الجبائية والديوانية" بالمواقع الالكترونية لوزارة المالية ومصالحها المختصة التالية :

- بوابة وزارة المالية العنوان : finances.gov.tn
- موقع الواب للإدارة العامة للديوانة العنوان : douane.gov.tn
- موقع الواب للإدارة العامة للأداءات العنوان : impots.finances.gov.tn

ويتضمن السجل الإلكتروني للإجراءات الجبائية والديوانية خاصة :

- معرف الإجراء،
- الاسم القانوني للإجراء ،
- الاسم المتداول للإجراء ،
- الهدف من الإجراء ،
- المستفيد من الإجراء ،
- السند القانوني للإجراء ،
- الشروط والوثائق المستوجبة ،
- مراحل انجاز الإجراء و آجاله.

و تتعهد الإدارات العامة المعنية بتحيين الإجراءات المدرجة بالسجل الإلكتروني كلما اقتضت الحاجة ذلك كما تتعهد بإتباع التمشي المعتمد لتقييم الإجراءات و المنصوص عليه بقرار وزير المالية المؤرخ في 22 نوفمبر 2011 المتعلق باعتماد وتنفيذ مسار تشاركي لتبسيط الإجراءات الجبائية والديوانية وذلك بالنسبة لكل إجراء جديد .

الفصل 3 :

يوكل لمركز الإعلامية لوزارة المالية مهام التصرف التقني في السجل المذكور بتأمين ظروف استغلاله من قبل العموم ومن قبل مختلف المصالح ، ومتابعة استعماله كحمايته وصيانته وتحيينه بالتنسيق مع المصالح المعنية.



الفصل 4 :

يوكل للسادة رؤساء الإدارات العامة المعنية ، كل في ما يخصه، اتخاذ الإجراءات التنظيمية والعملية لتفعيل هذا الإجراء وإدخاله حيز التنفيذ وتأمين تقيّد المصالح والأعوان به.

و يجوز للمتعاملين مع الإدارة ، في حال معاينة عدم الالتزام بمقتضيات السجل المذكور التظلم لدى رئيس الإدارة المعني علاوة عن إجراءات التقاضي العادية. و يتم البت في مطالب التظلم في اجل أقصاه 24 ساعة من تاريخ إيداعه بمكتب الضبط .

الفصل 5 :

ترفع تقارير دورية عن إحصائيات وإشكاليات استغلال السجل المذكور من قبل المصالح المعنية كما توجه وجوبا نسخ من ردود الإدارة على التظلمات الناتجة عن عدم التقيّد به إلى لجنة قيادة مشروع تبسيط الإجراءات الجبائية والديوانية.

1 2 أكتوبر 2013

وزير المالية
اليسار الفخفاخ



شرح أسباب

في إطار تجسيم الدور الهام الذي تلعبه الإدارة في توفير المحيط الملائم للاستثمار من خلال تسريع نسق تكوين الشركات وتبسيط الإجراءات الموجهة للقطاع الخاص ودفع حركة الاستثمار الداخلي والخارجي قامت وزارة المالية خلال السنوات الأخيرة بعدد الإصلاحات تهدف أساسا إلى تحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات الموجهة للمؤسسات الاقتصادية.

ومن أهم هذه الإصلاحات نذكر خاصة إحداث وتطوير الشبائيك الموحدة ، حذف التراخيص الإدارية أو تعويضها بكراسات شروط و تعزيز الخدمات الإدارية عن بعد.

وقد ساهمت هذه الإصلاحات في تحسين مناخ الاستثمار بقدر كبير إلا أن هذه الإجراءات ظلت تشكو عديد النقائص تتمثل أساسا في كثرة الإجراءات الإدارية و تشعبها ، محدودية التناسق بين مختلف النصوص القانونية والإجراءات المعتمدة على أساسها ، عدم توحيد التطبيق على مستوى المصالح الخارجية .

و بهدف تلافي هذه النقائص ولبلوغ الأهداف المشار إليها أعلاه تولت الوزارة القيام بتجربة نموذجية تمثلت في اعتماد مسار تشاركي لتقييم جدوى الإجراءات الإدارية وذلك وفقا لمنهجية وهيكل تنظيمية تم تكريسها بمقتضى قرار في الغرض صادر عن وزير المالية بتاريخ 22 نوفمبر 2011 .

علما وأن هذه المنهجية تساهم في تكريس شفافية إسداء الخدمات الإدارية وتحسين جودتها، من جهة، وعقلنة السلطة التقديرية للإدارة والموظف، من جهة أخرى، بما يمكن من الحد من ظاهرة الفساد وبالتالي تحسين المناخ الإداري للأعمال.

وقد تم في هذا الإطار و في مرحلة أولى جرد 446 إجراء منها 192 إجراء جبائي و 254 إجراء ديواني تم تقييمها من قبل الإدارة و من قبل ممثلي القطاع الخاص بهدف تبسيطها أو حذفها في صورة ثبوت عدم جدواها .

وبهدف تثمين عملية الجرد في انتظار تجسيم الإصلاحات تم إحداث سجل إلكتروني للإجراءات الجبائية و الديوانية الجاري بها العمل و تم وضعه على الخط

بموقع وزارة المالية و موقع ادارة التجباية والإدارة العامة للاداءات على ان يتم تحيينه كلما تم تغيير على مستوى اجراء ما .

و يكتسي السجل المذكور الصبغة الالزامية بالنسبة للادارة وكذلك بالنسبة لطالبي الخدمة المتعاملين مع الادارة .

ذلك هو الغرض من هذا المقرر .